

دراسات دعوية

مجلة نصف سنوية محكمة
الثاني والثلاثون

تربية الموارد في القرآن ❁

أ.د بحر الدين عوض

المعاني والدلالات الدعوية للأمثال الصريحة من خلال سورة البقرة ❁

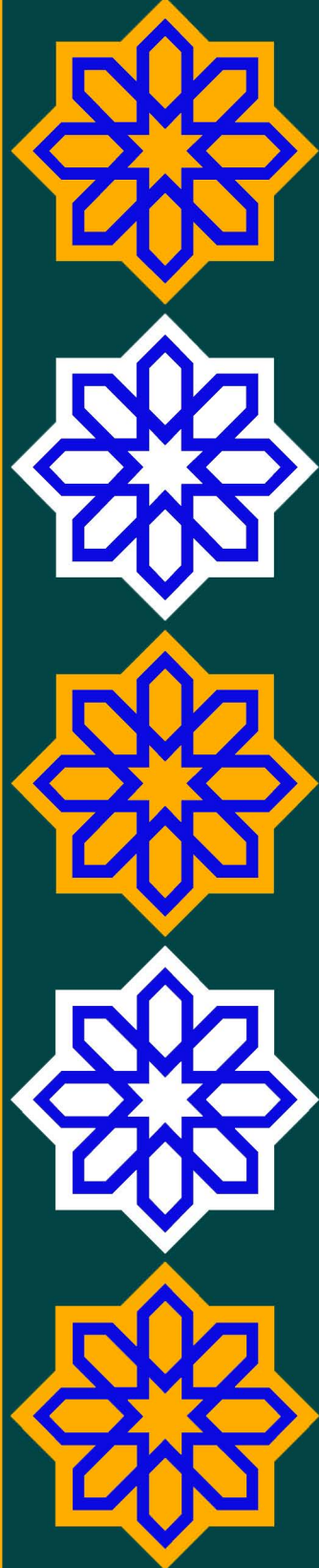
د. زين العابدين خضر صالح

أثر الخلاف العقدي في التأويل اللغوي ❁

د.محمد الشيخ عليو محمد

مسيرة التعليم الديني في السودان (المركز الإسلامي الإفريقي أنموذجاً) ❁

د. سعيد الخليفة محمد عثمان



أثر الخلاف العقدي في التأويل اللغوي

إعداد: د. محمد الشيخ عليو محمد (١)

المستخلص

للعربية مكانة بارزة في الشريعة الإسلامية، وتجلّى ذلك في أن الله عز وجل اختارها لأن تكون لغة القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

وقد بذل علماء المسلمين جهوداً جبارة في حماية اللغة العربية، وتدوينها، وتقعيدها؛ ودراساتها؛ حفاظاً على الشريعة وعلومها؛ لمعرفة الثاقبة بمقامها العظيم في فهم الدين، وأن الاشتغال بها خدمة للكتاب والسنة، وما لا يتم معرفة الواجب إلا به فهو واجب.

ومما يزيد في عظم شأنها وأهميتها تأثيرها المباشر في تقرير العقائد؛ بحيث أن التمسك بالوجه اللغوي الصحيح يؤدي إلى موافقة العقيدة السليمة، بينما المخالفة له قد يؤدي إلى الوقوع في المحظورات العقدية التي قد تخرج من الملة أحياناً.

(١) رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الأمة (سابقاً) - عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة

راف-العالمية (حالياً) نيروبي - كينيا ٢٠١٥م

وقد تنافست التيارات المذهبية عبر التاريخ الإسلامي في دعم مذاهبها العقدية باللغة العربية، والاستدلال لها، ودونوا ذلك في كتبهم ومجاميعهم، وتناثر ذلك في كتب القراءات، والتفاسير، وإعراب القرآن، واللغة، والبلاغة، والعقائد، والكلام، وغيرها.

وهذا البحث الجديد في موضوعه يبرز مدى أهمية اللغة العربية في الشريعة، وتأثيرها في تقرير العقائد، ويوضح بالأمثلة والوجوه مدى تأثير الخلاف العقدي في التأويل اللغوي؛ بحيث أن الانتساب إلى مذهب عقدي معين قد يؤدي بصاحبه إلى التأييد لتأويل لغوي معين من غير مراعاة لقوته أو لصحته لغوياً.

والهدف من ورائه هو تنبيه الباحثين على أهمية هذا الموضوع، ولفت نظرهم إلى الحاجة الماسّة إلى جمع المزيد من المسائل اللغوية العقدية التي أدى الخلاف العقدي فيها إلى الخلاف في التأويل اللغوي؛ للخروج برؤية واضحة في هذا الموضوع، وتقدير الأصوب من الأقوال في ذلك.

Abstract

Arabic language occupies a significant place in Islamic Sharia; due to the fact that Allah has chosen it to be the language of The Holy Quran and Sunnah. Thus, Muslim scholars have made tremendous efforts to record, study and classify Arabic language in order to protect Sharia from linguistic distortion and misinterpretations.

Furthermore, Arabic has a pivotal impact on establishment of Islamic creed; where choosing its right grammatical structure leads to the right faith; while choosing the wrong grammatical style will lead to heretical faiths.

The early Islamic theological movements contested in supporting their theological opinions by Arabic language, and recorded those efforts in their early books on Quran and Sunnah, grammar, rhetoric and theologies.

This unique research will examine the importance of Arabic language; and its critical impacts on determining Islamic beliefs. It, also, explains – by examples – the great effects of theological differences on adopting different grammatical views as a result of using language to support theological views.

It aims at alerting researchers on the importance of this subject, and to draw their attentions for the need to collecting more similar issues; where theological differences led to grammatical discords; so that the researchers can come up with clear vision on every such matter, and decide the right stand which based on the teachings of Quran, Sunnah.

المقدمة

يقع هذا البحث في: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

- أما المقدمة: فقد ذكرت فيها مستخلص البحث باللغتين العربية، والانجليزية.
- وأما المباحث الثلاثة، فهي كالتالي:
 - المبحث الأول: أهمية اللغة العربية في الشريعة
 - المبحث الثاني: أثر اللغة العربية في تقرير العقائد
 - المبحث الثالث: أثر الخلاف في ديفيالتأويل اللغوي
- وأما الخاتمة، فقد ذكرت فيها التوصيات والمقترحات.
- وأما الفهرس فذكرت فيه أسماء المراجع والمصادر التي رجعت إليها في البحث.

المبحث الأول: أهمية اللغة العربية في الشريعة

تعتبر اللغة العربية ركيزة من ركائز الدين، وشعيرة من شعائرها؛ لأنها الوسيلة الوحيدة الموصلة إلى فهم معاني الكتاب والسنة الشريفة، والوقوف على أسرارهما، ودقائقهما اللغوية، والفقهية، والعقدية، وغير ذلك.

ويتجلى كون العربية ركيزة من ركائز الدين في أن الله أنزل القرآن الكريم بها كما بيناه^(١) ذلك في غير ما آية، فقال عز وجل^(٢):

وَكَذَلِكَ أَوْدَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَتُنْمَلِكُنَّ رِي وَمَنْ
 دَوْلَهَا وَإِن كُنتَ لِنَازِلٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ
 الْمُبِينُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُنذِرِينَ إِنْ عَرَبِيٌّ مِّمَّنْ بَيْنَ {٢}،
 وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَوْلِكَ ذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ كَمَا عَرَبِيًّا {٣}، وَقَالَ: هَرَمَ
 وَالكِتَابَ الْمُبِينًا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ {٤}، إِلَى
 غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ لِللُّغَةِ وَرُوي عَنْ عَبْدِ

(١) سورة الشورى، الآية (٧).

(٢) سورة الشعراء، الآيات (١٩٢ - ١٩٥).

(٣) سورة الرعد، الآية (٣٧).

(٤) سورة الزخرف، الآيات (١ - ٣).

اللّٰهُنَّ بِمَسْعُودِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ((جَوَّ دُوا الْقُرْآنَ، وَزَيَّنُوهُ بِالْأَصْوَاتِ، وَأَعْرَبُوهُ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَاللَّهُ يَحِبُّ أَنْ يُعْرَبَ)) (١).

ويضاف إلى ذلك أن الشهادة لا تقع إلا بها، كما أن أداء الفروض الواجبة لا يتم إلا بها؛ فقال الإمام الشافعي رحمه الله (٢٠٤ هـ) ((فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك)) (٢).

وقد اختلف في أذكار الصلاة: هل تُقال بغير العربية للعاجز؟ وذلك على ثلاث درجات: أعلاها القرآن، ثم الأذكار الواجبة كالتحرمة والتحليل والتشهد، ثم الذكر غير الواجب من دعاء وتسبيح وغير ذلك، فأما القرآن: فلا يقرأ بغير العربية أصلاً عند الجمهور، وأما الأذكار الواجبة: فقول مالك وإسحق، أنه لا يترجم للعاجز، وهو وجه لأصحاب أحمد، وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي: يترجم له، وأما سائر الأذكار فعند الجمهور أنه لا يترجم لها، ومتى فعل ذلك بطلت صلاته، والمنصوص عن الشافعي: أنه يكره ذلك بغير العربية، ولا يُبطل الصلاة (٣).

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/١٦٠، ٣٥)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ص: (٢٤٦)، والجامع لأحكام القرآن (٢٣/١).

(٢) الرّسالة للإمام الشافعي ص: (٤٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٢٠٣-٢٠٤)، والمغني لابن قدامة المقدسي (١/١٢٩-١٣٠، ١٥٨-١٦٠، ٢٣٣، ٢٨٨).

وإذا كان الأمر كذلك كان من الأهمية البالغة بمكان العناية بها ومعرفة أسرارها من بابأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت ٣٤٠هـ): ((فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلم النحو، وأكثر الناس ليس سَجَرِيَّتِهِمْ بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيَقَهَمُونَ ويُفْهَمُونَ غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبدل ولا مُغَيَّر، وتقويم كَلِمَاتِ اللَّهِ عز وجل الذي هو أصل الدِّين والدُّنْيَا والمُعْتَمَد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحةٍ إلا بتوفيقها حُقُوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه ﷺ وكلامه)) (١).

وقال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ((لَمَّا كَانَ المَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ رِعَايَةِ اللِّغَةِ القُرْآنِ والأخبار، وهما وَاوَرِدَانِ بَلْغَةِ العَرَبِ وَتَحْوِيلِهِمْ وَتَصْرِيفِهِمْ، كَانَ العِلْمُ بِشَرْعِنَا مَوْقُوفاً عَلَى العِلْمِ بِهَذِهِ الأُمُورِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ المُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مَقْدُوراً لِلْمَكْلَافِ - فهو واجب)) (٢).

(١) الإيضاح في علل النحو ص: (٩٥).

(٢) المحصول في علم أصول الفقه (٢٧٥/١).

المبحث الثاني: : أثر اللغة العربية في تقرير العقائد

اللغة العربية تأثير كبير في تقرير العقائد وذلك أنه لمّا كانت النصوص الشرعية باللغة العربية كان من اللزوم أن تتأثر بقواعد اللغة العربية معنى وإعراباً، ويكون لها دور مباشر في فهم العقيدة الصحيحة، والسلامة من الوقوع في التحريف والتبديل.

ومن شواهد هذا الشأن ما ورد أن أعرابياً قدم المدينة المنورة في زمان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) (١) بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برىء الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برىء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ قال: يا أمير المؤمنين! إنني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال: (إن الله بريء من المشركين ورسوله)، فقلت: أو قد برىء الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برىء من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) (٢) فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما برىء الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألا يُقرئ القرآن الا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو (٣).

(١) سورة براءة، الآية (٣).

(٢) سورة براءة، الآية (٣).

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص (١٧-١٨).

ومن أجل هذا روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال ((لَعَلْمُ العربية هو الدِّين بعينه، فبلغ ذلك عبدَ الله بن المبارك، فقال: صدق؛ لأنني رأيت النَّصارى قد عبدوا المسيح لجهلهم بذلك، قال الله تعالى: **ا** وَاَلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَرْيَمَ وَأَنْتَ نَذِييٌّ))، فحسبوه يقول: (أنا وَاَلَّذِينَ كَفَرُوا وَأَنْتَ بُنْيَاءٌ) (١)، فبتخفيف اللام، وتقديم الباء، وتعويض الضمة بالفتحة، كفروا)) (٢).

وأخرج أبو سليمان حمد بن محمد الخطَّابي (ت ٣٨٨ هـ) بسنده إلى أبي عثمان المازني أنه قال لبعض تلامذته: ((عليك بالثَّحو، فإن بني إسرائيل كفرت بحرف ثقيل خففوه، قال الله عز وجل لعيسى: (إني وَاَلَّذِينَ كَفَرُوا)) (٣).

قال الخطَّابي: ((ومما يجب أن يُراعى في الأدعية: الإعراب الذي هو عماد الكلام، وبه يستقيم المعنى، ويعدَّمه يختلُّ ويفسد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر إن اعتقد صاحبه، كدعاء من دعا أو قراءة من قرأ {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (٤) بتخفيف الياء من

(١) انظر: العهد القديم، سفر المزمير، المزمور الثاني، فقرة (٧).

(٢) معجم الأدباء (١٠/١) بتحقيق إحسان عباس.

(٣) شأن الدعاء ص: (١٩).

(٤) سورة الفاتحة، الآية (٥).

{إِيَّاكَ}، فإن الإيّا: ضياء الشمس (١)، فيصير كأنه يقول: شمسك نعبدُ، وهذا كفرٌ ((٢)).

ولذلك ثبت عن غير واحد من المتقدمين زجرٌ من لا يحسن العربية عن الكلام فيهما خوفاً من التبديل والتحريف في كتاب الله وكلام رسوله ﷺ.

قال مجاهد: ((لا يَحِلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب)) (٣). وقال الإمام مالك بن أنس: ((لا أوتى برجل يفسر كتاب الله عز وجل غير عالم بكتاب الله إلا جعلته نكالا)) (٤). وعن شعبة بن الحجاج أنه قال: ((مثل الذي يتعلم الحديث ولم يتعلم العربية كالرأس بلا برئس)) (٥). وقال الأصمعي: ((إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: (من كذب عليّ فليتبوء مقعده من

(١) القاموس المحيط ص: (١٦٢٨)، ولسان العرب (٤٤١/١٥).

(٢) شأن الدعاء ص: (١٩).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٩٢/١).

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (٢٣٢/٥)، والبرهان في علوم القرآن (٢٩٢/١).

(٥) البرئس: كفى ثوب رأسه منه ملتزقاً بهراً أعةً كان أومطراً أو جبّة. انظر: لسان العرب، مادة (برئس) (٧٤/٢).

(٦) انظر: بهجة المجالس (٦٤/١)، والصعقة الغضبية (٢٤٨/١).

النار)) لأنه لم يلحن، فمهما رويت عنه ولحدّثت فقد كذبت عليه)) (٢).

ومن الكتب المهمة التي تعرضت لأهمية اللغة ودورها في أمور العقيدة، مع التمثيل لذلك بالمسائل العقدية كتاب: (الصدّعة العَضْبِيَّة في الرَدِّ على مُنْكَرِي العَرَبِيَّة) (٣)، فإن مؤلفه نجم الأدين الطُّوفِيَّ (٤) عقد فيه باباً في كون العربية أصلاً من أصول الدين أورد فيه ثلاثة فصول: ذكر في الألي منها: تأثير الإعراب في القرآن الكريم، مثّل له من الفاتحة ومن باقي القرآن، وفي الثاني: تأثير الإعراب في السنة، ومثّل له باختلاف أهل السنة مع القدرية في حديث النبي ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ((فحج آدم موسى)) (٥)، وباختلافهم مع الرافضة في حديث ((ما تركنا صدقة)) (٦)، وفي الثالث: جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية، ومثّل

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٥٥/١) د (١٠٧).

(٢) غريب الحديث للخطابي (٦٤-٦٣/١)، وتاريخ دمشق (٨٠/٣٧)، ومعجم الأدباء (٩١-٩٠/١).

(٣) حققه الدكتور حمد بن خالد الفاضل، ونشرته مكتبة العبيكان، الرياض عام ١٤١٧ هـ.

(٤) هو نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي الطوفي، كان فقيهاً أصولياً محدثاً، نحويّاً لغويّاً مؤرخاً، واتهم بالتشيع والصّواب رجوعه عنه، توفي عام ٧١٦ هـ انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣٦٦/٤)، والدرر الكامنة (١٥٤/٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عند الله (٢١٢/٤) د (٦٦١٤)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى صلى الله تعالى عليهما وسلم (٢٠٤٢/٤ - ٢٠٤٤) د (٢٦٥٢).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس (٣٨٦/٢) د (٣٠٩٣)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: ((لا نورث ما تركنا صدقة)) (١٣٧٩/٣) د (١٧٥٩).

له بطائفة من المسائل العقدية والفقهية التي اختلف فيها تبعاً للاختلاف في إعراب أدلتها، وأطال في ذلك (١).

وعقد الشاطبي (٢) في كتابه (الاعتصام) فصلاً ذكر فيه نزول الشريعة بالعربية في ألفاظها ومعانيها وأساليبها، وأنها لا تُفهم إلا من الطريق الذي أنزلت عليه، وهو اعتبار ألفاظ العربية ومعانيها وأساليبها في فهمها، ثم أتبع ذلك بستة أمثلة ضربها للدلالة على أن الجهل بالعربية يؤدي إلى الهلاك في أمور العقيدة (٣).

والسبب في ذلك هو أن التعرض لمعاني الكتاب والسنة مع الجهل باللغة العربية ذريعة إلى تبديل معانيهما، والافتيات عليهما، ومخالفة ما فيهما، ومن ثم الوقوع في الشرك، أو المحرمات.

قال أبو إسحاق الشاطبي مشيراً إلى ذلك: ((ومنها - أي من مأخذ أهل البدع عجزُ صُهم على الكلام في الكتاب والسنة مع العجز و عن علم العربية الذي به يُفهم عن الله ورسوله، فيفتاتون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به، ويخالفونالراً سخين في العلم، وإنما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط، وليسوا كذلك)) (٤).

(١) انظر: الصَّعْفَةُ الغضبية ص: (٣٣٣ - ٦٣١).

(٢) هو الإمام العلامة الأصولي المدقق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، برع في التفسير والفقه والأصول، واشتهر بالتأليف البديعة، توفي عام ٧٩٠ هـ. انظر: فهرس الفهارس (١/١٣٤)، والأعلام للزركلي (١/٧١).

(٣) الاعتصام (٣/٣٥٦ - ٣٧٤) بتحقيق مشهور حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد ١٤٢١ هـ.

(٤) الاعتصام (٢/٣٧٧).

المبحث الثالث: أثر الخلاف العَقَدِي في التأويل اللغوي

للخلاف العقدي أثر بالغ في التأويل اللغوي، وقد ظهر ذلك جلياً في كتب التفاسير، والقراءات، وشروح الأحاديث، واللغة، والنحو، والبلاغة، وغيرها؛ حيث أن الكثير من المؤلفين فسروا اللغة على حسب ما يتلاءم مع مذاهبهم العقدية والكلامية، وقد انعكس الخلاف العقدي على التأويل اللغوي، واتخذ وجوهاً كثيرة، من أهمها ما يلي:

الوجه الأول: الاختلاف في مدلول الكلمة لغوياً

ومن أمثلة ذلك اختلاف الجهمية مع أهل السنة في معنى (جَعَلَ)، فقد استدلَّت الجهمية على خلق القرآن بقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قرآناً عربياً} (١)، فادَّعوا أنه لا يُقال في اللغة لشيء: جعلناه، إلا وهو مخلوق (٢). وذهب أهل السنة والجماعة أن لفظ (جعل) لا يقتضي الخلق بالمقام الأول؛ فإنه يأتي على عدة معانٍ منها: صيَّر، وأقبل، وخلق، وقال.

(١) سورة الزخرف: الآية (٢).

(٢) انظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة ص: (٣٨)، وشرح العقيدة الطحاوية ص: (١٢٦).

فقد روى الأزهرِيُّ، عن ابن الأعرابي، من طريق أحمد بن يحيى (ثعلب) أنه قال: ((جَعَلَ: صَيَّرَ، وجعل: أُقْبِلَ، وجعل: خَلَقَ، وجعل: قَالَ، ومنه قوله: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} (١) أي قلناه)) (٢).

والصواب في هذا المقالين (جَعَلَ) تأتي متعدية إلى مفعول واحد، ومتعدية إلى مفعولين، ففي الحالة الأولى تكون بمعنى (خَلَقَ) كقوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ} (٣)، وتكون بغير ذلك كقوله: {وَجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الجِنَّ}، {قَوْلُهُ: {فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ} (٥)، وأما الحالة الثانية: فلا تكون بمعنى (خلق) بحال من الأحوال، ومنه {قَوِّعَهُنَّ أَنَّهُنَّ مَآءٌ يَهْدُونَ بِأَمْرِ رَبِّهِ} (٦) {قَوْلُهُ: {فَجَعَلْنَا هَا نَكَالًا لِّمَنَّا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلَقَهَا} (٧) وقوله: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}، والمعنى: قلناه قرآنًا عربيًّا، أو بيَّنَّاه (٨).

(١) سورة الزخرف: الآية (٣).

(٢) تهذيب اللغة (٣٧٣/١).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٠٠).

(٥) سورة الفيل، الآية: (٥).

(٦) سورة الأنبياء، الآية (٧٣).

(٧) سورة البقرة، الآية (٦٦).

(٨) انظر: الاختلاف في اللفظ ص: (٣٨-٣٩)، وشرح العقيدة الطحاوية ص: (١٢٦).

قال أبو عثمان عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي (ت ٥٠٤هـ): ((وقد كان رأس حجج المَرِّ يَسِي (١) وأصحابه من الجهمية، وأوثقها في أنفسهم حتى تأولوا فيها على الله من كتابه خلاف ما أراد فقالوا: قال الله تعالى: {حَمَّوَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} (٢)، و{جَعَلْنَا نُورًا نَهْدِي بِمَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا} (٣)، فادَّعوا أنه لا يقال لشيء جعلناه إلا وذلك الشيء مخلوق، فضلاً وبهذا التأويل عن سواء السبيل، وجعلوا فيه مذاهب أهل الفقه والبصر بالعربية، فقلنا لهم: ما ذنبنا إن كان الله سلب منكم معرفة الكتاب والعلم به وبمعانيه، وبمعرفة لغات العرب حتى ادَّعيتم أن لكل شيء يُقال: - (م) عَفُو (خلقناه)؟، أرايتم أيها الجهالة قول الله تعالى: {وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ الذُّبُوبَ} (٤) والكتاب؟ وكذلك: {وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ} (٥) لا إله إلا الله أهو خلقها؟ و{وَمَنْ يَدَّبَّقْهُ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} (٦) و{يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا} (٧) أهو يخلق

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المَرِّ يسي، تفقه في أول أمره على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ثم أتقن الكلام، وأخذ مقالة الجهم بن صفوان ونظر واحتج لها، توفي عام ٢١٨هـ. انظر: تاريخ بغداد (٥٦/٧)، والفرق بين الفرق ص: (٢٠٤).

(١) سورة الزخرف: الآيات (١ - ٣).

(٢) سورة الشورى: الآية (٥٢).

(٣) سورة العنكبوت: الآية (٢٧).

(٤) سورة الزخرف، الآية (٢٨).

(٥) سورة الطلاق، الآية (٢).

(٦) سورة الطلاق، الآية (٤).

له مخرجا؟ أم قوله: {وجعلنا في قلوب الأذنياء تبعوه رافة} (١) أهو لغتنا؟ ... إلى أن قال: وكل ما عددنا من هذه الأشياء وما يُشبهها مرماً لم يُعدّد يسحيل أن يُصدّرَ ف (جعلنا) منها إلى (خلقنا)، وأشدّها استحالةً ما ادّعيتم به على الله تعالى في قوله: {إنّا جعلناه قرآناً عربياً} (٢) أنه (خلقناه)، فلم تفقهوا معناه من قلة علمكم بالعربية)) (٣).

ومما يدخل تحت هذا الوجه ما روي عن بعض المعتزلة في قوله تعالى: {كلام الله} موسى تكليماً {أنه من الكلام أي الجرح، قالوا: ويكون المعنى: ((وجرح الله موسى بأظافر المرحن ومخالب الفتن)) (٥). لذّي الجأهم إلى حمل (كلام) بالتشديد على (كلام) المخففة الدالة على الجرح هو فرارهم من إثبات صفة الكلام لله، فوقعوا في مخالفة الوجه اللغوي الظاهر.

وعلى هذا الوجه جرى تفسير المعتزلة لقوله تعالى: {وعصى آدم ربّه فعوى} (٦) بأنه يشتم (٧) من أكل الشجرة، من قول العرب: غويّ الفصيل: إذا أكثر من اللبن حتى يشتم، بناء على مفهوم العصمة

(١) سورة الحديد، الآية (٢٧).

(٢) سورة الزخرف، الآيات (٣).

(٣) نقض الدارمي على المريسي الجهمي العنيد (٥٦٣/١ - ٥٦٦).

(٤) سورة النساء، الآية: (١٦٤).

(٥) انظر: الكشاف (٣١٤/١) وردّها، ومفاتيح الغيب (٨٧/١١)، واللباب في علوم الكتاب (١٣٦/٧).

(٦) سورة طه: الآية (١٢١).

(٧) البشتم: هو التخمّة، يقال: بشتمت من الطّاعويّ بشتم الفصيل من كثرة شرب اللبن. (الصّحاح ١٨٧٣/٥).

عندهم، حيث يرون عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر، وأنه لا يجوز عليهم الخطأ مطلقاً، بينما حمله أهل السنة على الغواية التي بمعنى العصيان، حيث يجوز عندهم وقوع الصغائر من الأنبياء لدلالة القرآن والسنة على ذلك (١).

ومن أبرز الأمثلة في هذا الوجه أيضا اختلاف الشيعة مع أهل السنة في تفسير (الولي) في قوله تعالىها وليكم الله رسوله والذين آمنوا الذين يُقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راکعون} (٢) فقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الخلافة الشرعية انعقدت بعد رسول الله ﷺ لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، ثم لعلي، رضي الله عنهم؛ لدلالة الأدلة على ذلك أولاً، واتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة على ذلك ثانية. وذهب جمهور الشيعة إلى إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، قالوا: وإنما الخلافة لعلي بعد رسول الله ﷺ بنص قوله تعالى: {إنما وليكم الله رسوله والذين آمنوا الذين يُقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راکعون}، وتوصلوا إلى

هذا المعنى بثلاثة تخريجات: لغوي، ونحويين، فقالوا:

١- إن (الولي) في الآية ليس المراد به الناصر والمحب والموالي كما يقتضيه المعنى اللغوي، وإنما المراد بالولاية ههنا التصرف في الأمور وتولي تدبيرها؛ ليصلوا بذلك إلى ما يريدونه من

(١) تأويل مشكل القرآن ص: (٤٠٢)، وانظر رد ابن قتيبة عليهم بعد ذلك في ص: (٤٠٣) من الكتاب نفسه.

(٢) سورة المائدة، الآية (٥٥).

إثبات الولاية العامة على المسلمين لعلي رضي الله عنه، وقصرها عليه، وعلى أهل بيته.

ب- وقوله: (والذين آمنوا) ليس على ظاهره، بل المراد منه المفرد، والمقصود به علي؛ بدليل أن (إنما) في الآية تفيد القصر، وهو إثبات الحكم للمذكور بعدها دون غيره.

ولمّا كان استعمال (الذين) بمعنى المفرد على خلاف الظاهر من اللغة التجأوا إلى ما قيل في سبب نزول هذه الآية: (أنها نزلت في عليّ حين تصقّ بخاتمته وهو يُصلّي) (١).

ج- وختموا ذلك بقولهمُن جملة: (وهم راعون) حالٌ ليتمّ لهم الاستدلال، ويتفق مع سبب النزول المذكور، وبهذا كله يكون مدلول الآية على رأيهم إثبات ولاية علي بالنص وأحقيته بالخلافة بعد النبي ﷺ، فتكون خلافة أبي بكر وعمر وعثمان باطلة (٢).

(١) أخرج ذلك ابن جرير في جامع البيان (٢٨٨/٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١١٦٢/٤) وغيرهما عن ابن عباس، ومهمل وسلمة بن كهيل، والسدي، وروي ذلك أيضاً عن عليّ نفسه، وعمّار بن ياسر، وأبي رافع. قال ابن كثير في تفسيره (١٣٨/٣ - ١٣٩) بعد أن ذكر هذه الروايات: ((ويصحّ شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها... وقد تقدم في الأحاديث التي أوردنا أن هذه الآيات كلها نزلت في عبادة بن الصّامت حين تبرأ من حلف يهود، ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين... فكلُّ من رضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين، فهو مُفْلِحٌ في الدنيا والآخرة، ومنصوّراً في الدنيا والآخرة)). وقد حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه القصة بالوضع في منهاج السنة (٣٠/٢)، وقال في (١/٧) وهو يرد على الحلبي: ((قوله: (وقد أجمعوا أنها نزلت في علي) من أعظم الدعوي الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمته في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من أكذب الموضوع)).

(٢) مجمع البيان لعلوم القرآن للطبرسي (١٢٤/٦ - ١٢٩)، والنحو وكتب التفسير (٧٩١ - ٧٩٠/٢).

وقد ردّ قخر الدين الرّازي على هذه الوجوه التي حكتها الشيعة ثم قال: ((وكل من أنصف، وترك التعصب، وتأمّل في مقدّمة الآية، وفي مؤخّرها، قطع بأن الوليّ في قوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ} (١) ليس إلا بمعنى النّاصر والمُحبّ، ولا يمكن أن يكون بمعنى الإمام؛ لأن ذلك يكون إلقاء كلام أجنبي فيما بين كلامين مسوقين لغرض واحد، وذلك كيون في غاية الرّكاكة والسُّقوط، ويجب تنزيه كلام الله تعالى عنه)) (٢).

الوجه الثاني: الاختلاف في نوع الحرف ومدلوله

ومثاله اختلاف الشيعة مع أهل السنة في نوع (ما) في قوله ﷺ: ((ما تركنا صدقة)) (٣)، لاختلافهم في إرث النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت الشيعة: إن أبا بكر منع فاطمة رضي الله عنها حقها من إرث أبيها ﷺ فَذَكَأَ والعوالي (٤)، ولما جاءت إليه طالبةً حقها، قال لها:

(١) سورة المائدة، الآية (٥٥).

(٢) مفاتيح الغيب (١٢/٢٥-٣١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢١/٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس (٣٨٦/٢) ح (٣٠٩٣)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: ((لا نورث ما تركنا صدقة)) (١٣٧٩/٣) ح (١٧٥٩).

(٤) فذك: قرية كانت بينها وبين المدينة يومان، أفاءها الله على رسوله في سنة سبع بعد مصالحته مع يهود بني النضير، والعوالي: ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال كانت للنبي ﷺ. انظر: معجم البلدان (١٦٦/٤)، (٢٣٨)، ومراصد الاطلاع (٩٧٠/٢)، (١٠٢٠/٣).

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ((ما تركنا صدقة))، وقال أهل السنة: إنما عمل بما سمع ولم يمنعها حقها.

ومنشأ الخلاف في ذلك هو الاختلاف في لفظة (ما) في الحديث، فحملته الشيعة على أنها نافية أي لم نترك صدقة، وإنما تركنا ما تركناه إرثاً لغيرنا، وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى الذي، تقديره: الذي تركناه صدقة، بالرَّفع على الخبر، وحُذِفَ الهاء من قوله: (تركناه)؛ لأنها ضمير منصوب، وهو سائغ الحذف في الصلة كقوله تعالى: {وَمَا عَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ} (١)، قرئت بحذف الهاء وإثباتها (٢).

وهذا هو الصواب؛ فإن الحديث مُصدَّر بما يبطل قولهم، وهو قوله عليه السلام: ((نحن معاشر الأنبياء لا نُورث فما تركنا صدقة))، فنفي أن يُورث، وجعل ذلك صفة تمدُّح، ولذلك نصب (معاشر) على المدح، كذلك الرِّواية، ثم أثبت أن ما يتركه صدقة (٣).

قال الحسين بن محمد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) مفسراً لقوله تعالى: {قَالَ هَكَذَا فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ} (٤) ((وَمَا} بمعنى الذي، وصدَّ لُتُّهُ: {مَنَّكِي}، و{خَيْرٌ} خبر الابتداء، ومعناه: الذي مَنَّني فيه ربي خيرٌ، وليست جَحدًا، وكذلك قول رسول الله ﷺ: ((إننا معاشر الأنبياء لا نُورث

(١) سورة يس: الآية (٣٥).

(٢) قرأ بالحذف حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم، وقرأ بالإثبات ابن كثير ونافع وابن عمر وأبو عمرو وحفص عن عاصم. انظر: السبعة في القراءات ص: (٥٥٤)، وإتحاف فضلاء البشر ص: (٤٠٠/٢).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣٩٣-٣٩٢/٤)، والصعفة الغضبية ص: (٣٦١ - ٣٦٧)، وفتح الباري (٢٣٢/٦ - ٢٣٣).

(٤) سورة الكهف، الآية (٩٥).

ما تركناه صدقة)) (بالرَّفْع، والرَّاءُ افتقفةً به)) (مَأْتَرًا كُنَّا صَدَقَةً))، فأخطأوا الإعرابَ والدِّينَ جميعاً، وناظرني بعض الرافضة في قول النبي ﷺ ((ما نفعني مالٌ قطُّ ما نفعني مالُ أبي بكرٍ رضي الله عنه)) (٢)، فقال: (ما) الثانية جحدٌ مثل الأولى، أي لم ينفعي مالُ أبي بكرٍ! فقلتُ له: إن قلَّامةً معرفتك بالعربيَّة قد أدتكَ إلى الكُفر، وإِنما (ما) نية البتلغنى (الذي)، وتلخيصه: لم ينفعي مَالٌ كما نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، وهذا واضحٌ جداً)) (٣).

ومما يدخل في هذا النوع أيضاً اختلاف المعتزلة مع أهل السنة في معنى (إلى) في قوله تعالى: (إلى ربيها ناظرة) (٤)، فذهب أهل السنة والجماعة إلى ثبوت رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة أخذاً بالأدلة الواردة ومنعته المعتزلة، بناءً على أن ما لا يكون جسماً أو جوهرًا مختصاً بمكان وحيّز وهو الله عندهم- لا يمكن رؤيته، فاحتاجوا إلى تفسير الرؤية بأن تُوجد حالة نسبتها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله كنسبة الحالة المُسمَّاة بالإبصار والرؤية إلى المرئيات بالمشاهدة، ولوقيل: {إلى} في قول الله تبارك وتعالى: {إلى ربيها ناظرة} ليست حرف جر يقتضي النظر إلى جهة، بل هو اسمٌ وله معنيان:

(١) جزء من الحديث الذي تقدم تخريجه في بداية هذا الوجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٣/٢، ٣٦٦)، وابن ماجه في سننه (٣٦/١) ح (٩٤)، والنسائي في الكبرى (٣٧/٥) ح (٨١١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٣/١٠ - ٣٦٤) وغيرهم، من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال البوصيري: (صرح الأعمش بالتحديث فزال التليس، وبقي رجله ثقلت)، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه للمسند (٤١٤/١٢): ((إسناده صحيح على شرط الشيخين)).

(٣) إعراب القراءات السبع وغلها (٤١٩/١ - ٤٢٠).

(٤) سورة القيامة، الآية (٢٣).

الأول: أن (إلى) واحد الآلاء وهي النعم، والتقدير: وجوه يومئذ ناضرة، نعمة ربها ناظرة، إما على الحقيقة أو بمعنى أنها منتظرة، حملاً للنظر على الانتظار كقوله تعالى: {فَنَاطِرَةٌ يَوْمَ يَرْجَعُ الْمُرْسَلُونَ} (١).

والثاني: أنها جاءت بمعنى عند، والتقدير حينئذ: وجوه يومئذ ناضرة، عند ربها ناظرة، والمعنى: أنها ناظرة إما نعمة ربها وعذابه، أو منتظرة ثواب ربها (٢).

وذهب أهل السنة إلى أن هذا عدولٌ بالآية عن الحقيقة، هـرفلاً لِقَطْرٍ (إلى) من المعنى الذي يدل عليه بالوضع اللغوي، فحملوا الآية على ما يقتضيه فعل (نَظَرَ) لِمُعَدَّى بِ (إلى) في اللغة من الرؤية، ويدعمه أن الله أضاف الرؤية إلى نفسه في هذه الآية وغيرها، فتفيد رؤيته، وهو المطلوب (٣).

قال أبو منصور الأزهري: ((ومن قال: إن معنى قوله: {إلى} رَيْبَهَا نَاطِرَةٌ} بمعنى منتظرة فقد أخطأ؛ لأن العرب لا تقول: نظرتُ إلى الشيء بمعنى انتظرته، إنما تقول نظرتُ فلاناً أي انتظرته، ومنه قول الحطّيب:

(١) سورة النمل، الآية (٣٥).

(٢) شرح الأصول الخمسة ص: (٢٤٦)، وأمالى الشريف المرتضى (٣٦١/٣٧).

(٣) الرد على الجهمية للإمام أحمد ص: (٤٤٤-٤٤٤)، وفتح الباري (٤٣٥/١٣).

وقد نظرتكم إيناء صادرة للورد طال بها دَوزي وتنساسي(١).

فإذا قلت: نظرت إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت: نظرت في الأمر احتمال أن يكون تفكراً وتدبراً بالقلب((٢)).

الوجه الثالث: الاختلاف في الإعراب

وهذا باب واسع كبير، وله أمثلة عديدة، منها اختلاف القدرية مع أهل السنة في إعراب قوله ﷺ ((فحج آدم موسى)) (٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: ((احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده - يعنى التوراة - أتلومني على أمر قدّره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟)) فقال رسول الله ﷺ ((فحج آدم موسى)).

فقد أجمع الرواة على رفع (آدم) على أنه فاعل (حجّ)، ونصب (موسى) على أنه مفعول محجوج ومعنى (حجّ آدم موسى): فلاج عليه بالحجة وقهره في الجدل، وبيانه: أن الله تعالى تقدم في سابق علمه إخراج آدم من الجنة بسبب الأكل من الشجرة بدليل قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ

(١) ديوان الحطينة ص: (٢٨٢ - ٢٨٧) الإيناء: هو الإبطاء، والدَوْزُ: هو السَّوقُ قليلاً قليلاً، والتَّنَسَّاسُ: تفعيل من التَّنَسَّ، وهو السَّوقُ أيضاً، والوردُ: هو الماء الذي يُورَدُ، والمعنى: انتظرتكم انتظار إيل صادرة من الماء؛ لأنها إذا صدرت تعشّت طويلاً لخلو بطنها من البقول، وامتلائها بالماء. انظر الديوان السابق.

(٢) تهذيب اللغة (٣٧١/١٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عند الله (٢١٢/٤) ح (٦١٤)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى صلى الله تعالى عليهما وسلم (٢٠٤٢/٤ - ٢٠٤٤) ح (٢٦٥٢).

في الأرض خليفةً (١)؛ وما علمه الله أن سيكون فهو كائن لا محالة؛ إذ خلاف معلوم الله تعالى مُحال، وأدم احتج بوقوع المصيبة عليه لا وقوع العصيان منه، فالقدر ليس حُجَّةً لعاصٍ، وأما القدرية فإنهم ذهبوا إلى نصب (آدم) في الرواية على أنه مفعول، ورفع موسى على أنه فاعل عكس الأول، وزعموا أن النبي ﷺ قال بذلك، وإنما الرواية حرَّفه، وقالوا بهذا التأويل لدعم مذهبهم في نفي القدر، والقول بأن الإنسان ينشئ أفعاله قادراً مختاراً، ولا مدخل لله في شيء من أفعاله (٢).

قال الخطابي: ((الوجه أن ترفع (آدم) لأن الفعل له، وتنصب ب (موسى) لأنه المحجوج، فمن أغفل مراعاة الإعراب، ونصب آدم، أحال في الرواية، وأنكر القدر)) (٣).

ومن الأمثلة لهذا النوع أيضاً اختلاف المعتزلة مع الأشاعرة في إعراب لفظ (ورهبانية) في قوله تعالى: {رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا} (٤)، فلمَّا كان المعتزلة يقولون نفي القدر، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، وإنما هي مخلوقة لهم ابتداءً، اختلفوا مع أهل الأشاعرة في هذه الآية الكريمة فذهب جمهور النحويين إلى أن قوله {وَرَهْبَانِيَّةً} معطوف على ما قبله، وجملة {ابْتَدَعُوهَا} نعتٌ للرهبانية، ووصفت الرهبانية بجملة

(١) سورة البقرة: الآية (٣٠).

(٢) الصعقة الغضبية ص: (٣٥٧ - ٣٥٨)، وفتح الباري (١١/٥١٧).

(٣) غريب الحديث (٥٧/١).

(٤) سورة الحديد، الآية (٢٧).

{بِتَدْعُوها}؛ لأن الرأفة والرحمة أمران غريزيان، بخلاف الرَّهْبَانِيَّةِ فإنها أفعال بدن مكتسبة (١).

وذهب أبو علي الفارسي، والزمخشري، وأتباعهما من المعتزلة إلى أن قوليه: {هَبَانِيَّةٌ} منصوبٌ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ المذكور من باب الاشتغال، تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، قالوا: لأن الرأفة والرَّحْمَةَ لَمَّا كانتا من فعل الله نُسب خلقهما إليه، والرهبانية لَمَّا لم تكن من فعل الله بل من فعل العبد وما أحدثه من عند نفسه نُسب خلقها إليه، وما كان مخلوقاً للعبد لا يكون مخلوقاً لله (٢). وقد رد عليهما ابن هشام الأنصاري بقوله أن ما ذهبوا إليه لا يستقيم مع قواعد العربية؛ فمن شروط الاسم المُشْتَعَلَّ عنه أن يكون مختصاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة (٣)، أما في هذه الآية فإن {رَهْبَانِيَّةٌ} نكرة غير مختصة، فلا يصح أن تكون من باب الاشتغال، وإنما الإعراب الصحيح لها أن تكون الواو عاطفة، و{رَهْبَانِيَّةٌ} معطوفة على {رَأْفَةٌ} (٤).

(١) البحر المحيط (٢٢٦/٨)، والدر المصون (٢٥٤/١٠)، ومعني اللبيب لابن هشام الأنصاري (١٤٣/٢).

(٢) الإيضاح العضيدي ص: (٣١ - ٣٢)، والكشاف عن عيون الأقول (٦٩/٤)، والبحر المحيط (٢٢٦/٨)، والدر المصون (٢٥٤/١٠)، واللبيب في علوم الكتب (٥٠٣/١٨).

(٣) قال في ابن مالك في الألفية ص: (١٧): ولا يجوز الابتداء بنكرة ما لم تقد كعند زيد نكرة

وهل فتى فيكم فما خرل لنا ورجل من الكرام عندنا.

(٤) انظر: المعني لابن هشام (١٤٣/٢).

ونختم بمثال آخر بين المعتزلة والأشاعرة أيضاً، وهو اختلافهما في إعراب (كل) في قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} (١)، فقد قال الأخفش سعد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) - وكان معتزلياً - : ((وأما قوله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللُغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مِمَّا يجوز والأصل غيره؛ لأن قولك: إنا عبد الله ضربناه، مثل قولك: عبد الله ضربناه؛ لأن معنيهما في الابتداء سواء)) (٢).

وشرح ما سبق وبيانه هو أن الإعراب الذي رجحه الأخفش في القول باعتبار الفعل {خَلَقْنَاهُ} صفة لـ {شَيْءٍ}، ذهب إليه المعتزلة؛ لأن الرفع تخريج على مذهبهم في القدر؛ فمفهومه أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله لا بقدر، وهو أفعال العباد عندهم، فتكون الآية دليلاً لهم على نفي القدر لا إثباته. والصواب الذي ذهب إليه الجمهور هو النصب على الاشتغال لأن (كل) اسم مشتغل عنه، حيث نصب العامل بعده (خَلَقْنَا) ضمير ه، وهو الهاء (ه)، فيكون الراجح نصب الاسم المشتغل عنه بفعل مقدر، يفسره المذكور، والتقدير: (إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر)، فيفيد خلق الله للأشياء كلها (٣).

(١) سورة القمر، الآية (٤٩).

(٢) معاني القرآن (٧٧-٧٦/١).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٠٠/٤)، والمحتسب لابن جزي (٣٠٠/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٤٦/١٠)، واللباب في علوم الكتاب (٢٨١/١٨).

قال السَّمين الحلبي(١): ((وقد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كل شيء مخلوقٌ لله تعالى يقدَّر، ودليلُهُم قراءة النصب(٢)؛ لأنه لا يُفسَّر في هذا التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً الوُفَع الأوَّلُ على الابتداء، وقال القدرية: القراءة برفع (كلّ)، و (خلفناه) في موضع الصفة لـ (كل) أي: إنَّ أمرنا أو شأننا: كلُّ شيء خلفناه فهو بقدَّر أو بمقدار)) (٣).

الوجه الرابع: الاختلاف فيالتمسك بظاهر الكلمة أو تأويلها

من قواعد أهل السنة والجماعة إجراء الكلام على المفهوم الظاهر من الكلمة، دون الخفي الباطن منه، حتى تأتي دلالة من الوجه الذي يجب التسليم له بمعنى خلاف دليله الظاهر المتعارف في أهل اللسان الذين بلسانهم نزل القرآن أولى(٤).

(١) هو شهاب الدين يوسف بن محمد بن إبراهيم الحلبي، وكان عالماً بالقراءات والنحو والتفسير، وله مؤلفات بديعة، ت ٧٥٦هـ. انظر: غاية النهاية (١٥٢/١)، وطبقت المفسرين (١٠٠/١).

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السَّمال بالرفع. انظر: المحتسب (٣٠٠/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٤٧/١٧)، والبحر المحيط (١٨٣/٨).

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٤٨/١٠).

(٤) انظر: جامع البيان (٤٥٧/٢) بتحقيق محمود شاكر.

قال أبو عثمان الدارمي: ((ونحن قد عرفنا بحمد الله من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دُلْسَةً وأُغْلُوطَةً على الجُهَّال، تتفون بها عن الله تعالى حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنا نقول: لا يُحْكَمُ للأعرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى يأتوا ببرهان أنه عنى بها الأعرب، وهذا هو المذهب الذي إلى الإنصاف والعدل أقرب، لا أن تُعْتَرَضَ صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر، فنُصَرَفَ معانيها بعللة المجازات إلى ما هو أنكر، وتُرد على الله تعالى بداحض الحجج وبالتالي هي أعوج، وكذلك ظاهر القرآن، وجميع ألفاظ الرِّيّايات تصرف معانيها إلى العُموم، حتى يأتي متأول ببرهان بيّن أنه أريد بها الخصوص؛ لأن الله قال: {بِرِسْآنِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} (١) (٢).

أما المتكلمون فقد أجمع أغلبهم على تأويل ظاهر نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة بداعي أن إثبات ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم عندهم.

قال محمد بن المستير المشهور بـ (فطرب) (ت ٢٠٦ هـ) في قوله تعالى: {فلما تجلّى ربه للجَبَلِ} (٣): ((تجلّى بأمره أو قدرته، قال: وهي كقوله تعالى: {وَوَسَّالُ الْقَرْيَةِ الَّتِي كُذِّبَ فِيهَا} (٤) (٥)).

(١) سورة الشعراء، الآية (١٩٥).

(٢) نقض الدارمي على المريسي ص: (٥٥٠ - ٥٥١).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٤٣).

(٤) سورة يوسف، الآية (٨٢).

(٥) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) (٢٧٨/٤)، والجامع لأحكام القرآن (٢٧٨/٧).

وقال الأخفش سعد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) في معانيه: ((وقوله تعالى: {إلا أن يأتيهم الله} (يعني أمره؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يزول، كما تقول: قد خشينا أن يأتينا بنو أمية، وإنما تعني حكمهم)) (٢). ولهذا جعل القاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ) التأويل أصلاً من أصول المعتزلة، فقال: ((وهكذا طريقتنا في سائر المتشابهة: أنه لا بد من أن يكون له تأويل صحيح يخرج على مذهب العرب، من غير تكلف وتعسف)) (٣).

قال أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) وهو يرد على هذا الاتجاه الذي تبنته المعتزلة: ((والواجب أن يُحمل تفسير كتاب الله جل وعزّ - على الظاهر والمعروف من المعاني، إلا أن يقع دليل على غير ذلك)) (٤). ولمّا ذكر قول أهل السنة في قوله: {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُوبُونَ} (٥)، وقول من قال إنَّ التقدير هو: محجوبون عن كرامة ربهم، قال: ((وهذا خطأً على مذهب النحويين منهم الخليل وسيبويه؛ ولا يجوز عندهما ولا عند غيرهما من النحويين: جاءني زيدٌ، بمعنى جاءني غلامه، وجاءتني كرامته)) (٦).

الوجه الخامس: الاختلاف في حقيقة الكلمة ومجازيتها

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٠).

(٢) معاني القرآن (١٧٠/١).

(٣) المغني في أبواب العلل والتوحيد (٣٨٠/١٦).

(٤) إعراب القرآن (١٣٢/٥).

(٥) سورة المطففين (١٥).

(٦) إعراب القرآن (١٧٨/٥ - ١٧٩).

اجتهد المتكلمون كثيراً في تطويع اللغة العربية لمذاهبهم العقديّة، واستخدموا في ذلك أساليب كثيرة قد أشرنا إلى بعضها. ومن أهم تلك الأساليب زعمهم أن أغلب اللغة العربية جار على المجاز لا على الحقيقة.

فقد عقد أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) في (الخصائص) باباً سمّاه (باب ما يؤمّن به علم العربية من الاعتقادات الدينية)، فذكر فيه جملة من الآيات القرآنية الدالة على بعض الصفات الإلهية، وأوّلها بالمجاز بعد أن تهكّم على أهل السنة والجماعة، ووصمهم بالتشبيه، وقلة الفهم للغة العربية، ثم قال: ((وطريق ذلك أن هلّلغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلّ ما يخرج الشيء منها على الحقيقة...، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خُوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أبحاثها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألّفونه ويعتادونه منها وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم، وعادتهم في استعمالهما...)) (١).

وقد قسم علي بن عيسى الرّمّاني (ت ٣٨٤هـ) البلاغة إلى عشرة أقسام في كتابه (إعجاز القرآن) (٢)، ومثّل لذلك بالآيات القرآنية، وجعل من تلك الأقسام التجانس، وجعل فيه الصفات الواردة لله على وجه المقابلة مثل الاستهزاء والمخادعة، فذكر أنها استعيرت في حق المولى للدلالة على الجزاء، ومزاوجة الكلام، وليست على

(١) انظر: الخصائص (٣/٢٤٥-٢٥٥).

(٢) وهي: الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلازم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمن، والمبالغة، وحسن البيان، ثم عرّف كل نوع وضرب الأمثلة له. انظر: النكت في إعجاز القرآن له ص: (٧٦ - ١٠٩).

الحقيقة (١)، ثم جعل من الأقسام المبالغة، فقسّمها إلى ثلاثة أضرب: ثم قال: ((..الضرب الثاني: المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، وكفه تعالى: {خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} (٢)، وكقول القائل: أتاني الناس، ولعلّ له لا يكون أتاه إلا خمسة فاستكثرهم، وبالف في العبارة عنهم)) (٣). ثم قال: ((الضرب الثالث: إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة، كقول القائل: جاء الملك إذا جاء جيش عظيم له، ومنه له فوز وجل: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَدَقًا} (٤) فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئاً له على المبالغة في الكلام، ومنه: {فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ} (٥) أي أتاهم بعظيم بأسه فجعل ذلك إتياناً له على المبالغة، ومنه قوله تعالى: {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا} (٦) ((٧)).

والواضح من هذا أن لزلماً مآني استخدم الأساليب البلاغية لخدمة معتقداته، فنفي الصفات الإلهية بها كما في الضرب الثالث، وأنكر - في الضرب الثاني - خلق الله لأفعال العباد بزعم أن (كلّ شيء) في قوله تعالى: {خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} من باب المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة. وللشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) كتابان في البلاغة هما

(١) النكت في إعجاز القرآن ص: (٩٩).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٠٢).

(٣) النكت في إعجاز القرآن ص: (١٠٤).

(٤) سورة الفجر، الآية (٢٢).

(٥) سورة النحل، الآية (٢٦).

(٦) سورة الأعراف، الآية (١٤٣).

(٧) النكت في إعجاز القرآن ص: (١٠٤ - ١٠٥).

(تلخيص البيان في مجازات القرآن)، و(المجازات النبوية)، استخدمهما لنفي الصفات الإلهية في القرآن والأحاديث.

أما مخالفوهم من أهل السنة فقد تركوا الآيات على حقيقتها الظاهرة، ولم يؤولوها لأنها صفات حقيقة في ذات الله على ما يليق بجلاله.

الخاتمة:

وفي الختام أشكر المولى عز وجل الذي أعانني على استكمال هذا البحث المتواضع، وأود أن أخص مَعَا لِمِه في النقاط التالية:

أولاً: تعد اللغة العربية ركيزة من ركائز الدين ومعتداً من معتمدات الشريعة لكونها اللغة التي أنزل الله بها القرآن، والوسيلة الوحيدة الموصلة إلى فهم معاني الكتاب والسنة الشريفة.

ثانياً: اللغة العربية تأثير محوري في تقرير العقائد، لأن المعنى العقدي مبني على المبنى اللغوي، وظهر ذلك جلياً في الأمثلة التي سقناها في المبحث الثاني.

ثالثاً: للخلاف العقدي تأثير كبير على التأويل اللغوي، ويتخذ أشكالاً منها: الاختلاف في مدلول الكلمة لغوياً، وفي معنى الحروف ونوعها، وفي وجوه الإعراب، وفي التمسك بظاهر اللفظ أو تأويله، وفي اللفظ هل هو حقيقي أم مجاز، وغير ذلك؛ مما يدل أن سبب الخلاف ليس لغوياً بالضرورة بل هو عقدي يحاول استخدام اللغة العربية من أجل تأييد المذهب الفكري أو العقدي.

رابعاً: وفي النهاية أوصي الباحثين في المجال اللغوي العقدي أن يهتموا باللغة، وتأثيرها على تقرير العقائد، كما أقترح عليهم جمع المسائل اللغوية العقدية التي تنازعت فيها المذاهب الكلامية، للوصول إلى دراسة شاملة حول هذا الموضوع، والخروج بنتيجة صحيحة في كل مسألة من تلك المسائل.

فهرس المصادر والمراجع:

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة العشر للعلامة أحمد بن محمد البناء، حققه وقدم له شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
٢. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) حققه عمر محمود أبو عمر، دار الراءة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٢ هـ.
٣. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر للقلانسي، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٤ هـ.
٤. الاعتصام للشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد ١٤٢١ هـ.
٥. إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣ هـ.
٦. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٢٨ هـ) تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
٧. الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، بيروت.
٨. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) مطابع دار المجد التجارية ١٣٩٠ هـ.
٩. ألفية ابن مالك، تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار التعاون، مكة

- المكرمة.
١٠. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
١١. إملاء ما من به الرّحمن من وجوه القراءات والإعراب في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. الإيضاح العضدي، تأليف أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بالقاهرة عام ١٣٨٩ هـ.
١٣. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م.
١٤. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزّجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
١٥. البحر المحيط للزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ١٤١٣ هـ الطبعة الثانية.
١٦. البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.
٧. بهجة المّجالس وأنس المّجالس وشحد الذّاهن والهاجس، تأليف أبو عمر بن عبد البر القرطبي (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢ هـ.
١٨. تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
١٩. تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥ هـ.

٢٠. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٤٠١ هـ.
٢١. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ١٤١٧ هـ.
٢٢. تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠ هـ.
٢٣. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، حققه وقدم له عبد السلام هارون وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٥ م.
٢٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٨ م.
٢٥. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٦ م.
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي (ت ٧٦٥ هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦ هـ الطبعة الأولى.
٢٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مطبعة المدني بمصر ١٩٦٦ م.
٢٨. ديوان الحطيئة، دار صادر، بيروت، لبنان.
٢٩. الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار اللواء، الرياض ١٣٩٧ هـ.
٣٠. السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
٣١. سنن النسائي (ت ٣٠٣ هـ) بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، دار المعرفة، بيروت.
٣٢. شأن الدعاء للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار

- المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٨هـ.
٣٣. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ)، مطبعة أم القرى للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ .
٣٤. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢ هـ) حققها وراجعها جماعة من العلماء وخرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، ط ٥، ١٣٩٩ هـ، المكتب الإسلامي.
٣٥. شعب الإيمان للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.
٣٦. الصّاجي في فقه اللغة وسنن العرب لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي وشركاه، القاهرة.
٣٧. صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ١٤١٢هـ.
٣٨. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه) للإمام البخاري، المطبعة السلفية - ومكنتها، القاهرة ١٤٠٠هـ.
٣٩. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية لنجم الدين الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦ هـ)، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٧هـ .
٤٠. طبقات القراء (معرفة القراء الكبار) للإمام الذهبي (ت ٦٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ.
٤١. طبقات المفسرين للداودي (ت ٩٥٤ هـ)، راجعه وضبط أعلامه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٢. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تحقيق ج. برجستر، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٥٢هـ.
٤٣. غريب الحديث للخطابي (ت ٣٨٨هـ) تحقيق عبد الكريم العزباوي، الناشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ.

٤٤. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المكتبة السلفية، القاهرة ١٤٠٧ هـ.
٤٥. الفرق بين الفرق للبغدادي (ت ٤٢٨ هـ) حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٤٦. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات تأليف عبد الحي الكتاني، الرباط ١٣٧٤ هـ.
٤٧. القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ط ٢، ١٩٥٢م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٤٨. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٤٩. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) للثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢ هـ.
٥٠. اللباب في علوم الكتاب تأليف أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت بعد ٨٨٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١. لسان العرب لابن منظور الأفرريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.
٥٢. مجمع البيان في علوم القرآن، تأليف أبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٩ هـ.
٥٣. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القرآن والإعراب عنها لأبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دار سزكين للطباعة والنشر، تركيا ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
٥٤. المحصول من علم الأصول للرازي (ت ٦٠٦ هـ) بتحقيق الدكتور جابر فياض العلواني، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٣٩٩ هـ.
٥٥. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن البغدادي (ت

- ٧٣٩ هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٧٣هـ.
٥٦. المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.
٥٧. معجم الأدياء تأليف ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.
٥٨. معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٩. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
٦٠. المغني لابن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٥ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار عالم الكتب، الرياض ١٤١٧هـ.
٦١. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١١هـ.
٦٣. النحو وكتب التفسير، تأليف الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ١٩٩٠م.
٦٤. نزهة الألباء في طبقات الأدياء لأبن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٣م.
٦٥. نقض الإمام أبي سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٨هـ.